



# البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير

علي محمد باقر البهادلي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

حقوق النشر محفوظة © 2018

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

## البحث العلمي في العراق: الواقع ومقترحات التطوير

علي محمد باقر البهادلي \*

في كتابه (التعليم والعلم والأيدولوجيا في أسبانيا بين ١٨٩٠-١٩٥٠) يناقش الكاتب الأسباني مانويل كاستيلو تأثير الدكتاتوريات على البحث العلمي والتعليم، وفي خلاصة الكتاب يذكر الكاتب عبارة يمكن تعميمها في كل زمان ومكان، وهي: «ما حدث في أسبانيا من أدلجة للبحث العلمي، وإنتاج المعرفة، كان مشابهاً لما حصل في البرتغال، واليونان، وألمانيا، بل وحتى في بلدان تختلف عن طبيعة أسبانيا الأوروبية كما في العراق وغيره من الدول العربية التي عانت من الديكتاتورية في العصر الحديث. ويحتاج البحث والمعرفة إلى بيئة غير مُقيدة وبعيدة عن الأدلجة السياسية أو الفكرية، وأن يتجرّد الباحث عن السياسة، والدين، والفكر في سبيل إنتاج المعرفة هو ما لا يرغب فيه أي نظام ديكتاتوري».

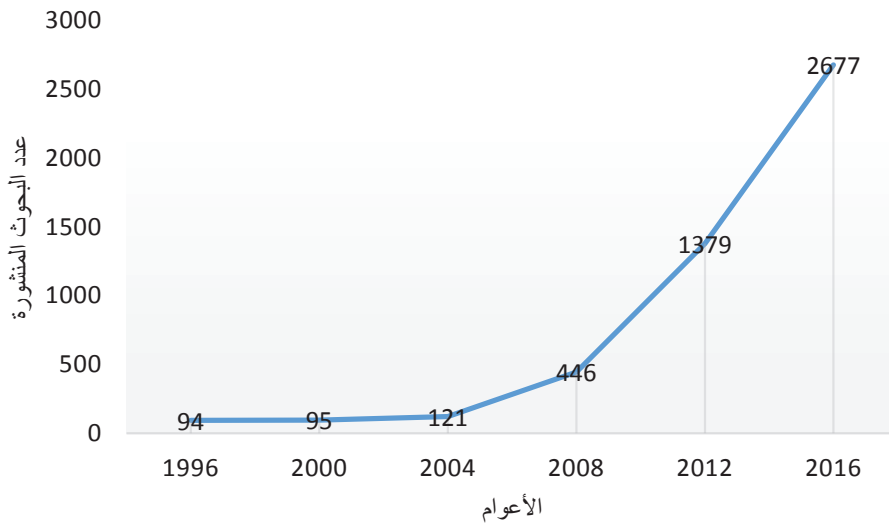
لقد غاب العراق عن خارطة البحث العلمي العالمية لعدة سنوات؛ بسبب سياسات الأنظمة المتعاقبة، وعدم استقلالية عمل الجامعات، وغياب الهيئات المستقلة التي تنظم آلية البحث العلمي في البلاد.

وأولى المحاولات الجادة لتنظيم البحث العلمي في العراق كان في العام ١٩٦٣ من خلال تأسيس المجلس الأعلى للبحوث العلمية في العراق بوصفه هيئة مستقلة لتنظيم البحث العلمي، وإدارة الموارد المخصصة لهذا الشأن. وبقي هذا المجلس متعثراً؛ بسبب الأوضاع السياسية المضطربة حتى أدمج تحت مظلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، وحينها قدم المجلس مجموعة من الإصلاحات التي رسمت سياسة البحث العلمي لسنوات قادمة، ومن أهمها كانت استراتيجية البحث العلمي للسنوات ١٩٨٠-٢٠٠٠، فضلاً عن تطوير قواعد البحث العلمي. ولكن كالعادة لم يكتب لهذا المجلس الاستمرار، وبدأ دوره يضمحل حتى حُلَّ نهائياً في العام ١٩٨٩؛ لتشكّل فيما بعد دائرة البحث والتطوير عام ١٩٩٥ التي ما زالت هي الجهة المسؤولة عن تنظيم البحث العلمي في العراق، وهي ضمن تشكيلات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي<sup>٢</sup>.

\* ماجستير في العلوم الصيدلانية، باحث دكتوراه وتدرسي في أكاديمية ساهلكرنسكا الطبية جامعة غوتنبرغ-السويد.

وفي المدّة التي تبعت سقوط الديكتاتورية عام ٢٠٠٣، شهد مجال التعليم العالي توسعاً في الجامعات والمراكز البحثية، ورفعاً للعزلة الأكاديمية التي عاشتها الجامعات العراقية في مدة الحصار من خلال المشاركة في المؤتمرات خارج العراق، وابتعث العديد من الطلبة إلى جامعات علمية، وتحسين الوضع المعاشي لمنسوبي الجامعات<sup>٢</sup>، وإطلاق المكتبة الافتراضية للبحوث العراقية<sup>٣</sup>.

ومع هذا التوسع، فإن عملية إنتاج البحوث قد ازدادت كمّاً، إذ بدأ العراق يخرج من العزلة البحثية. وتشير مقارنة يسيرة بين البحوث المتوافرة بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠١٦ (شكل رقم ١) إلى أن عدد البحوث المنشورة في Scopus -وهي قاعدة البيانات الأكبر عالمياً للبحوث العلمية المنشورة- بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ مجتمعة لم يتجاوز أربع مئة بحثٍ علمي، فيما أنتج العراق في العام ٢٠١٦ وحده ما يزيد على ٢٠٠٠ بحثٍ علمي.

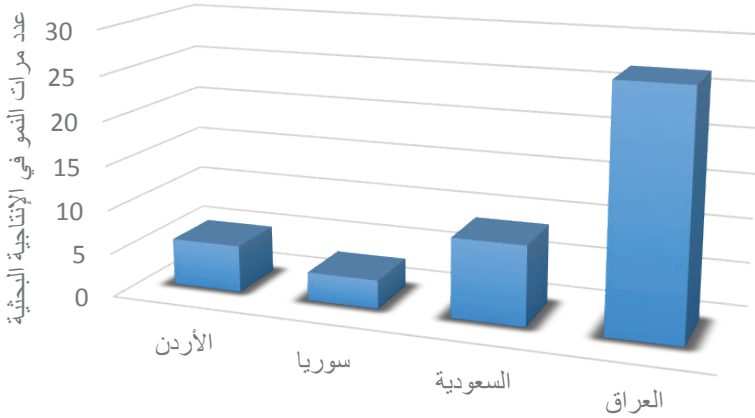


شكل رقم ١: الزيادة الكمية في إنتاج البحوث العراقية بين الأعوام ١٩٩٦ و ٢٠١٦ اعتماداً على عدد البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Scopus

ولو قورنت هذه الزيادة في عدد البحوث المنشورة بمعدل نسبة الزيادة مع دول مجاورة للعراق، فإن العراق يأخذ الصدارة في النسبة، ففي عام ٢٠١٦ حققت السعودية نمواً زاد بمعدل ٩ مرات في عدد البحوث المنشورة مقارنة بعام ١٩٩٦، وحققت الأردن نمواً أكبر بـ ٥ مرات خلال المدّة

نفسها، فيما لو احتسبنا معدل نمو الناتج البحثي العراقي نجد أن عدد البحوث العراقية قد زاد بمعدل ٢٧ مرة مقارنة بعدد البحوث في عام ١٩٩٦ (شكل رقم ٢).

## معدل النمو في كمية البحوث المنشورة



شكل رقم ٢: معدل النمو في إنتاج البحث العلمي العراقي مقارنة مع دول مجاورة بين الأعوام ١٩٩٦ و٢٠١٦ اعتماداً على عدد البحوث المنشورة في قاعدة بيانات Scopus

وقد لاقت الزيادة الكمية في المنتج البحثي العراقي، تغطية إعلامية من قبل الصحافة، وكذلك في المواقع الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي، حيث نشرت دائرة البحث والتطوير أن العراق يحتل المركز ٧٦ عالمياً والعاشر عربياً في عدد البحوث المنشورة في قاعدة البيانات للبحوث Scopus.

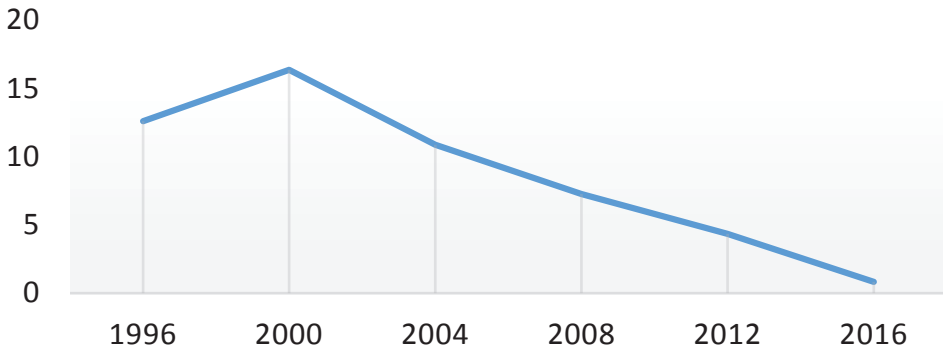
ولكن هناك حاجة للوقوف عند هذه الزيادة وتحليلها بموضوعية، فهل ساعدت هذه الزيادة الكمية بتطوير البحث العلمي العراقي؟ وهل نجحت الزيادة الكمية بتسويق البحث العلمي العراقي ليترك بصمة حقيقية على الخارطة العلمية العالمية؟

إن التطور التكنولوجي والاتجاه نحو الأرشفة الإلكترونية للبحوث جعل من عدد الإشارات إلى أوراق الباحث المنشورة واعتمادها مصدراً موثوقاً، وهو ما يحدد أهمية الباحث وقيمة بحوثه، لا عدد ما ينشره من بحوث.

ويعود الأمر إلى عدّة أسباب أهمها أن الناتج البحثي العلمي في العالم يزداد، وأن عدد المجالات العلمية التي تستقبل البحوث تزداد سنوياً أيضاً، فبحسب دراسة من جامعة أوتاوا فإن الزيادة في عدد البحوث العالمية هو تقريباً ٢ مليون بحث سنوياً، إلّا أنّ المهم هو معرفة عدد الإشارات للبحوث، وهي تشير إلى أهمية تلك الأعمال في الساحة العلمية.

فلو أخذنا نسبة الإشارات للبحوث العراقية بمعادلة رياضية عن طريق حساب عدد الإشارات إلى عدد البحوث المنشورة في قاعدة البيانات Scopus نفسها خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦ (شكل رقم ٣) نجد أن معدل الإشارة للبحوث ينخفض مع زيادة عدد البحوث، ففي عام ١٩٩٦ - حينما نشر العراق ٩٤ بحثاً- كان عدد الإشارات حينها ١١٨٥، أما في العام ٢٠١٦ -وبعد زيادة عدد البحوث إلى ما يزيد عن ٢٥٠٠ بحث- نجد أن عدد الإشارات أصبح ٢٢٩٩ إشارة، ٤٠٪ منها كانت إشارات الباحثين إلى بحوثهم السابقة.

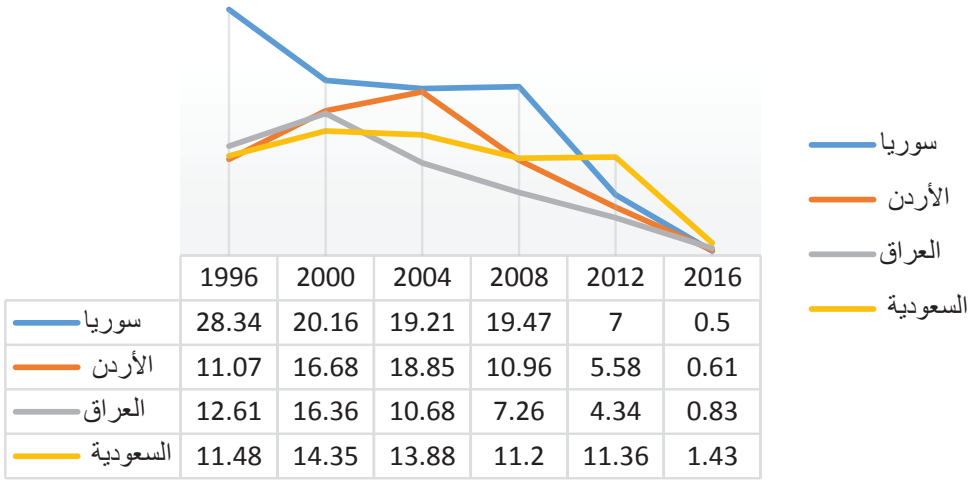
### المخطط البياني لمعدل الإشارات إلى البحوث العراقية



شكل رقم ٣: المخطط البياني لمعدل الإشارات إلى البحوث العراقية المنشورة في قاعدة البيانات Scopus خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦

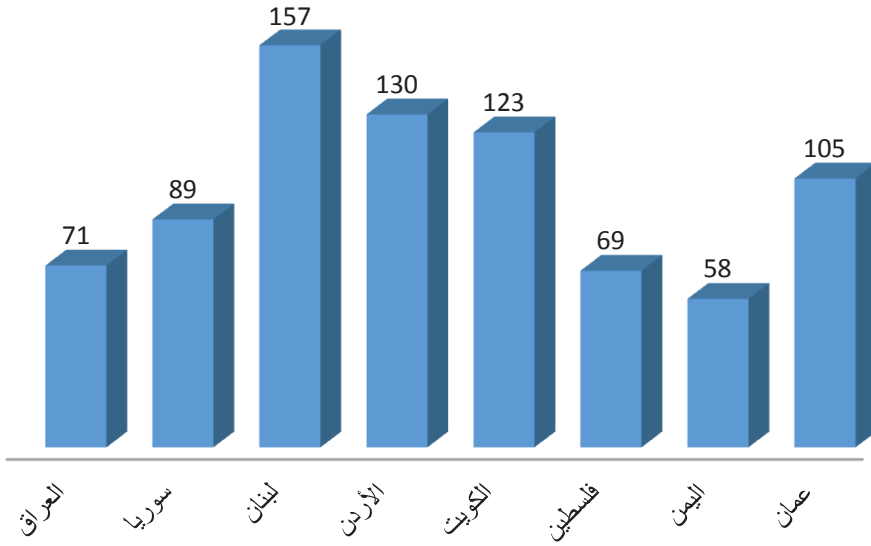
ولم يكن الانخفاض في معدل الإشارات إلى البحوث العراقية صفهً متفردة للعراق وحده، بل أغلب الدول المجاورة اشتركت بهذا النمط، حيث عانت السعودية، وسوريا، والأردن زيادة في عدد البحوث، ويقابله انخفاض في معدل الإشارات (شكل رقم ٤).

### معدل الإشارات البحثية بالمقارنة مع الدول المجاورة



شكل رقم ٤: المخطط البياني لمعدل الإشارات إلى البحوث العراقية المنشورة في قاعدة البيانات Scopus بالمقارنة مع الدول المجاورة خلال الأعوام ١٩٩٦-٢٠١٦.

ولكن لو وضعنا أهمية البحوث المنشورة تحت منظار معامل التأثير للدوريات المحكمة التي نشرت هذه البحوث نجد أن معامل التأثير التراكمي للعراق في عام ٢٠١٦ كان ٧١، بينما دولة تعاني من الحرب وظروف مشابهة لظروف العراق كسوريا استطاع باحثوها النشر بدوريات لها أهمية أكثر من الدوريات التي نشر فيها الباحثون العراقيون، بمعامل تأثير تراكمي وصل إلى ٨٩ للعام ٢٠١٦ (شكل رقم ٥).



شكل رقم ٥: معامل التأثير التراكمي للبحوث المنشورة في العام ٢٠١٦، للعراق بالمقارنة مع عدد من الدول العربية.

أما قاعدة البيانات Scopus فتوفر مجموعة أخرى من الإحصائيات حول البحوث العلمية المتوافرة فيها، بنحو يُمكن من دراسة كل اختصاص على حدة ومقارنته على مدى الأعوام السابقة، ولكن نكتفي في هذا المقال بالمقدار المعروض من الإحصائيات ونتوقف عندها، فجميع البيانات تشير إلى زيادة إنتاج العراق البحثي كماً بلا زيادة في كفاءة البحث وجودته، وهنا نحتاج إلى الوقوف لمراجعة الأسباب.

ويشير تقرير اليونسكو عام ٢٠١٣ عن البحث العلمي في العراق إلى أن عدداً كبيراً من الباحثين العراقيين يُرجعون سبب السبات البحثي العراقي إلى انعدام البنية البحثية التحتية في



الجامعات وغياب مراكز البحث المتخصصة، فضلاً عن عدم استقلالية الجامعات، والمراكز البحثية، وغياب الاستراتيجية الواضحة للتطوير والإنتاج المعرفي في البلاد.

ويعود غياب البنية التحتية بصورة رئيسة إلى افتقار الموازنات العراقية المختلفة إلى بند يخصص ميزانية ثابتة وواضحة للبحث العلمي في العراق، إذ يضطر كثيرٌ من الباحثين إلى تمويل بحوثهم من أموالهم الشخصية؛ مما يؤثر على البحث العلمي وجودته.

ولكن هل يقتصر البحث العلمي في تمويله على التمويل الحكومي؟

في جامعة غوتنبرغ حصل الباحثون في العام الماضي على ما يقارب ٨٥ مليون يورو من مؤسسات مانحة وشركات لتمويل البحث العلمي، وهناك شراكة بين الجامعة ورابطة للمصارف في السويد أسستها إحدى العوائل الغنية، وتبرّع هذه المؤسسة سنوياً بما يقارب ٢٠ مليون يورو لأغراض البحث العلمي.

وفضلاً عن المؤسسات المانحة فإن كثيراً من منح تمويل الدراسات العليا تكون هبات يمنحها الأغنياء كجزء من تركاتهم، في مقابل تخفيض ضريبي يحصل عليه هؤلاء المتبرعون.

وفي دولة كالسويد أدّى المجتمع دوراً مهماً في تمويل البحث العلمي ليس عن طريق الضرائب فقط بل من خلال المنح والهبات، ولكن ما شجّع المجتمع لأداء هذا الدور عدة أسباب أهمها:

- استقلالية الهيئة المسؤولة عن توزيع الموارد للمراكز العلمية والجامعات، ووجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي.

- شفافية آلية اختيار الباحثين المرشحين لنيل المنح والتمويل البحثي.

- التواصل العلمي بين الباحثين والمجتمع من خلال فعاليات تستهدف العامة من الناس ومهرجانات تيسير العلوم.

- إعداد الأجيال لمفهوم البحث العلمي من خلال المناهج الدراسية، وتضمين فعاليات تخصّص البحوث العلمية للطلبة منذ السنوات الأولى في المدرسة.

فلو عمل على هذه النقاط من خلال تأسيس هيئة مستقلة لدعم البحوث، وإدارة المنح والموارد بوجود ميزانية حكومية ثابتة مع الإعداد الصحيح للباحثين، وتثقيف المجتمع على أهمية

البحث العلمي سنجد أن مشكلة التمويل للبحوث لن تكون معضلة كبرى.

ولكن قبل كل هذا نحتاج إلى التساؤل هل إن الجيل القادم من الباحثين سيكون لهم القدرة على إنتاج بحوث أكاديمية بقيمة عالية وجودة تترك البصمة على الخارطة العلمية؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنكون بحاجة إلى النظر في آليات التدريس، وطبيعة المناهج في الجامعات العراقية؛ ففي استبيان سابق (غير منشور) أرسلناه عن طريق استمارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي إلى طلبة الجامعات العراقية، اشترك فيه ٢١٥٠ طالباً وطالبة شمل عدة محاور عن آليات تنمية مهارات البحث العلمي في المراحل الأولية، تبين أن نسبة كبيرة من الطلبة (نحو ٧٠٪) يرون أن جامعاتهم تفتقد إلى برامج دراسية لتنمية مهارات البحث العلمي، فيما لم يرَ ٥٦٪ منهم ربطاً بين المحاضرة التي يقدمها التدريسي وآخر مستجدات البحوث العلمية، حيث إنهم يجدون أن التدريسيين مقيدون بالمنهج والوقت أكثر من تقيدهم بالبحث العلمي.

وبيّن الاستبيان أن ٨٥٪ من المستطلعة آراؤهم لم يقرأوا بحثاً علمياً بتخصصهم خلال سنوات دراستهم، ويعزو الغالبية منهم السبب إلى غياب المصادر الإلكترونية، وأيضاً عدم قدرتهم على التمييز بين البحث الجيد من الرديء.

إن هذه النتائج لو وضعناها إلى جانب نتائج تحليل البحوث العراقية في قواعد البيانات نجد أن هناك ترابطاً مهماً، وهو عدم كفاءة الجامعات العراقية في إنتاج الباحث؛ مما ينعكس سلباً على الإنتاج البحثي مستقبلاً، فمن المخيف أن يتخرج طالب الكلية ولم يطلع على آخر البحوث في مجال اختصاصه، ومن المخيف ألا يعرف الطلبة آليات البحث العلمي قبل الوصول إلى مرحلة الدراسات العليا، ليس من الناحية العلمية فقط، وإنما من ناحية التواصل مع ذوي الاختصاص في جامعات أخرى، فضعف اطلاع الطالب على آخر المستجدات يجعله بعزلة عمّا يدور في الجامعات العالمية؛ مما يؤدي إلى عزلة مستقبلية في المجتمع العلمي والأكاديمي العالمي، وهو من أهم الأمور التي يعاني منها الباحث العراقي هذا اليوم.

ومن آثار عدم إطلاع الطلبة على آخر المستجدات وغياب المقررات الدراسية التي تكسبهم مهارات البحث العلمي وتعلمهم جودة البحث في مراحل أولية من دراستهم، هو ما نراه من وقوع عدد كبير من الباحثين العراقيين ضحية المجالات الوهمية ودور النشر الرخيصة. فلا تخلو مواقع كثير من الجامعات العراقية من خبر نشر أحد الأساتذة لكتاب في مؤسسة تقع تحت مظلة المؤسسات

الاستغلالية، أو دور النشر الربحية الاستغلالية، أو المجلات التي تقع ضمن القائمة السوداء؛ وبهذا تضيع جهود الباحثين العراقيين، وتضيع مواردهم في مشهديات ظاهرة واسعة الانتشار.

إن الموارد البشرية التي تمتلكها الجامعات العراقية من تدريسيين وطلبة هي موارد هائلة، ولكنها تحتاج إلى دورات تأهيلية مستمرة، ومناهج تلائم حاجة السوق، وتعمل في الوقت نفسه على تطوير التفكير النقدي والقدرات البحثية للطلبة.

وأثبتت تجارب الدول المتقدمة أن إدخال نظام التعليم المبني على المشكلة (Problem Based Learning)، وإدخال مستجدات البحث العلمي إلى المحاضرات دون التقيد الكامل بالكتاب المنهجي الذي يجب أن يعمل على بناء روح الإبداع لدى الطالب وتنميته، ويعطيه الثقة بالعمل في أي بيئة دون مشكلة.

وفي جانب آخر هناك حاجة لوجود سياسة مراجعة لبرامج الدراسات العليا في العراق -ولاسيما مرحلة الدكتوراه- من خلال تحديد مقاعد الدراسات العليا، والانتقال من إقبال الطلبة بالامتحانات التقليدية إلى نظام التقييم المبني على تقديم ورقة بحثية متعلقة بالمقرر الدراسي ومناقشتها، وكذلك زيادة مدة البحث للطلبة، ووضع شرط النشر في دورية دولية محكمة بتصنيف عالٍ كأحد شروط قبول الأطروحة.

وهناك حاجة قصوى أيضاً لتنفيذ العمل بنظام بحوث ما بعد الدكتوراه كجزء من شروط التثبيت على الملاك الدائم في الجامعات العراقية، والعمل بنظام العقود، واتباع الشفافية في آلية التثبيت على الملاك الدائم من خلال فرض شرط النشر في مجلات علمية دولية بمعامل تأثير متقدم، فضلاً عن شرط إثبات القدرة على التعاون مع مجاميع بحثية خارج العراق؛ وبهذا يمكن ضمان أن ملاكات الجامعات قادرة على إثبات قدراتها البحثية في مجال التخصص، وأيضاً قادرة على تكوين علاقات بحثية مع المختصين في الجامعات الدولية قبل الحصول على العقد الدائم أو الترقية العلمية.

### المصادر:

١. قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٣ المنشور في الوقائع العراقية، رقم العدد: ٨٦٢، تأريخ العدد: ٢٣-٠٩-١٩٦٣، عدد الصفحات ٥، رقم الجزء: ٢، متوفر إلكترونياً على قاعدة التشريعات العراقية.
2. Review of scientific research in Iraq- Unesco Iraq 2013 .
٣. الخطوات المتخذة في عملية ترصين التعليم العالي في العراق، الأستاذ الدكتور عبد الرزاق عبد الجليل العيسى، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠١٦.
4. Review of scientific research in Iraq- Unesco Iraq 2013.
5. Jinha, A. E. (2010). «Article 50 million: an estimate of the number of scholarly articles in existence.» Learned Publishing 23(3): 258-263.